الاقتداء بسورية العربية

بيروت- رفعت البدوي

شكلت قرارات الرئيس الأميركي دونالد ترامب التي اتخذها منذ لحظة دخوله البيت الأبيض مادة جدلية دسمة لدى مختلف الأوساط الإعلامية والسياسية والعسكرية، لم يكن مستغرباً أن يعمد الرئيس الأميركي إلى اتخاذ قرارات تصيب إيران واعتبارها تشكل تهديداً للأمن القومي الأميركي لمجرد تجربة إيرانية لقدرات الصاروخ الدفاعي وعلى الأرض الإيرانية وخصوصاً إذا ما عدنا إلى خطاب ترامب الذي اعتمده خلال حملته الانتخابية والذي كان موجها ضد إيران وضد الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه بين إيران والدول ٥+١ في جنيف.

لكن المستغرب هو تزامن الهجمة على إيران وفرض عقوبات جديدة تطول شركات وأشخاصاً إيرانيين مع تسخين جبهة أوكرانيا والتمسك بالعقوبات المفروضة على روسيا وإعلان المندوبة الأميركية لدى مجلس الأمن «نيكي هايلي» أن العقوبات على روسيا ستستمر ما لم تتراجع الأخيرة عن ضمها لجزيرة القرم.

الملاحظ أن العقوبات الأميركية شملت إيران وروسيا في وقت واحد وكلاهما حليفتان لسوريه وهذا يعني بشكل واضح وجود نية أميركية متماهية مع رغبات كيان العدو الإسرائيلي مع بعض الدول العربية المشاركة في المؤامرة الكونية على سوريه وخصوصاً السعودية وقطر للسعي إلى إعادة خلط الأوراق في المنطقة من جديد، فمنذ وصول ترامب إلى البيت الأبيض قامت إسرائيل باستباحة الأراضي الفلسطينية ومصادرتها لبناء الآلاف من الوحدات الاستيطانية على مرأى ومسمع العالم كله قابله صمت عربي مطبق إضافة إلى ذلك كشف النقاب عن نيات إلى خلط أوراق في الملف السوري من خلال إعادة طرح ما يسمى المناطق الآمنة ضمن الأرض السورية وخصوصاً بعد اقتراب تركيا من إيران ودخولها تحت العباءة الروسية وبعد نجاحات الجيش العربي السوري والحلفاء بتوجيه ضربات مباشرة للبنية التحتية للتنظيمات الإرهابية ما أدى إلى شل قدراتها العسكرية والاستسلام للفكرة الروسية التركية الإيرانية بحضور اجتماع أستانا في كازخستان الذي استطاع فيه المجتمعون تثبيت وقف إطلاق النار ما أظهر تخبط أميركا وعجزها عن تنفيذ مشروعها الفتاك بسوريه.

وللدلالة على ازدواجية المعايير في قرارات ترامب الهوجاء وعدم ارتكازها على قواعد صلبة هي التوصية التي قدمها معهد «كاتو» للدراسات مشيراً إلى خطاب ترامب الانتخابي الذي كان مركزاً على الدول التي شكلت تهديداً مباشراً للأمن القومي الأميركي إلا أن ثلاثة عشر شخصاً من أصل تسعة عشر ممن شاركوا بالعملية الإرهابية في نيويورك عام ٢٠٠١ هم من التابعية السعودية ومع ذلك لم تشمل العقوبات أو حظر دخول أميركا رعايا المملكة العربية السعودية ويضيف معهد «كاتو» في مطالعته أن الدول السبع التي شملها قرار منع دخول رعاياها الولايات المتحدة لم تشكل يوماً تهديداً مباشراً أو غير مباشر للأمن القومي الأميركي وهذا الأمر إن دل على شيء فهو يقودنا إلى أن قرارات ترامب هي قرارات غب الطلب جاهزة للبيع وحسب مردود الصفقات المالية إذا ما عدنا إلى تصريحات ترامب نفسه الذي طالب فيها دول الخليج بدفع بدل حراسة وحماية حين قال إذا أردتم حمايتكم عليكم أن تدفعوا مقابل الحماية وهذا ما يفسر الإسراع السعودي إلى تهنئة ترامب على مستوى الملك ووزير خارجيته كما يفسر سبب عدم الإتيان على ذكر السعودية في لائحة الدول المحظورة من دخول أميركا.

على الرغم من إقدام القاضي الفيدرالي لولاية واشنطن سياتل «جيمس روبرت» بإبطال مفاعيل قرار ترامب وإصدار قرار فدرالي بعودة العمل بنظام التأشيرات كما كان قبل صدور قرار المنع إلا أن هذا الأمر لم يمنع حدوث إرباك وترقب لدى مختلف الأوساط بانتظار تطور الأمور بين إيران وأميركا بالتحديد وخصوصاً بعد توجيه الاتهام المباشر لإيران بالتدخل في الحرب اليمنية وتزويدها الحوثيين بالصواريخ المضادة لبوارج السعودية البحرية وتهديد أمن الملاحة في باب المندب.

شخصية عربية كبيرة أفادتني أن لا خوف من اندلاع حرب إيرانية أميركية لأن أميركا ودول الخليج لن يتحملوا تبعات خسائر تلك الحرب لكن تلك الشخصية لفتت إلى خريطة المؤامرة في الوطن العربي معتبراً أن سوريه المنتصرة هي الأساس أما إيران فهي تشكل حجر الزاوية لمناهضة أميركا وإسرائيل وأردفت تلك الشخصية قائلة: إن أميركا مرتهنة لإرادة إسرائيل ولن توقف تآمرها على الوطن العربي وستستمر في محاولات إضعاف وتفتيت بلادنا بهدف الحفاظ على وجود إسرائيل وإذا أردنا إفشال مخططات أميركا وإسرائيل وبعض العرب ما علينا إلا المقاومة والاقتداء بسوريه العربية.

يجعل الترابط حتمياً بينها وبين الأزمة السورية

ترامب يحرك أوكرانيا لدعم انفتاحه على روسيا

أنس وهيب الكردي

لم يتأخر الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن التحرك على خط الأزمة الأوكرانية، فيما بدا أنه تلبية لدعوة الكرملين استئناف الحوار الروسي الأميركي خشيةً من تداعيات سلبية للاشتباكات في شرق أوكرانيا، على سياسة الانفتاح التي يتبعها ترامب نحو روسيا.

وبات مؤكداً أن إدارة ترامب تسعى إلى حل الأزمة الأوكرانية بالتفاهم مع موسكو. ينبع ذلك من رؤية هذه الإدارة بضرورة إرساء تعاون أميركي روسي يستهدف القضاء على «حركات التطرف الإسلامي» في العالم، إضافة إلى مواجهة المشكلات العالمية الأخرى. وتتطلع واشنطن إلى قطف ثمار أخرى من تقاربها مع روسيا، مثل زيادة هامش مناورة الولايات المتحدة ضد كل من إيران والصين، اللتين صنفهما ترامب «أعداء». ويسعى الرئيس الأميركي إلى تقليم نفوذ الأولى في الشرق الأوسط وإعادتها إلى حدودها، وجر الثانية إلى طاولة المفاوضات لتخليصها أوراق قوتها الاقتصادية.

هذه الرؤية الإستراتيجية التي تتبناها الإدارة الجمهورية الجديدة في واشنطن تجعل الترابط حتمياً بين الأزمة السورية والأزمة الأوكرانية. ليس ذلك فحسب، بل هي تؤدي أيضاً إلى زيادة التداخل ما بين ساحات الصراع العالمي في شرق أوروبا، شرق البحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، إضافة إلى مشكلة الصواريخ الإيرانية البالستية والدور الإيراني في الهلال الخصيب والخليج العربي وسعر صرف الرمنبي الصيني، واحتياطيات بكين من الدولار وأذونات الخزانة الأميركية، وأخيراً، توطن المصانع الأميركية في الصين!

وأشارت تقارير إلى أن أسئلة «فريق سورية» في وزارة الخارجية الأميركية ومجلس الأمن القومي لزوار واشنطن من مسؤولين غربيين وشخصيات سورية معارضة، تركزت حول العلاقة بين أزمتي سورية وأوكرانيا، وعن كيفية «تقليص نفوذ إيران في سورية» وعن كيفية إقامة المناطق الآمنة، ودور موسكو في كل ذلك.

وعلى وقع تصاعد التوتر في شرق أوكرانيا، هاتف ترامب نظيره الأوكراني بيترو بوروشينكو. والأسبوع الماضي، عبرت الأمم المتحدة عن قلق بالغ بسبب تصعيد الاشتباكات في شرق أوكرانيا التي أسفرت عن سقوط عدد من الضحايا، ودعت جميع أطراف النزاع هناك إلى الوقف الفوري لإطلاق النار واستئناف الجهود الرامية إلى التسوية السلمية. ورأى المتحدث باسم الكرملين ديميتري بيسكوف في تصاعد العنف في شرق أوكرانيا، سبباً جديداً لاستئناف الحوار بين روسيا والولايات المتحدة حول الأزمة الأوكرانية.

وألقى تصريح بيسكوف الضوء على قلق موسكو من إمكانية سعي الدول المتضررة من احتمالات تحسن العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا. وسبق للرئيسين الروسي والأميركي أن أكدا في أول اتصال هاتفي بينهما قبل أكثر من أسبوع، أهمية توحيد الجهود في مكافحة الإرهاب الدولي وإقامة تنسيق حقيقي بين البلدين من أجل القضاء على داعش والتنظيمات الإرهابية الأخرى في سورية، كما أعربا عن عزمهما على العمل معاً لتنشيط التعاون الروسي الأميركي وتطويره بشكل بناء وعلى أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة للطرفين. ولدى قوى دولية، بينها ألمانيا والصين، مسرحان لافتعال أحداث تنسف مساعي التقارب الروسي الأميركي الجارية على قدم وساق: سورية وأوكرانيا. ومكن اجتماع أستانا، روسيا من إغلاق المسرح السوري أمام تلك الجهود. لكن ظل مرجحاً استخدام المسرح الأوكراني كساحة لإشعال توتر أميركي روسي جديد. وقد تجد برلين أو بكين في أوكرانيا، الدولة التي تحتل مكانة حاسمة لأمن روسيا، المكان الأنسب لإحباط التقارب الروسي الأميركي.

ربما كانت هذه الحسابات في عقل الرئيس الأميركي ومخططي إدارته الإستراتيجيين عندما قرر الاتصال بنظيره الأوكراني. وحسب بيان صادر عن البيت الأبيض أبلغ ترامب بوروشينكو أن إدارته ستعمل مع «أوكرانيا وروسيا وسائر الأطراف المعنية بغية المساعدة على إعادة السلام على طول الحدود». واللافت أن البيان الأميركي لم يتطرق صراحة إلى القوى الأوروبية التي توسطت بين كييف وموسكو للتوصل إلى اتفاق مينسك لحل الأزمة الأوكرانية في شباط من عام ٢٠١٥. وفي كييف، نقلت الرئاسة الأوكرانية عن بوروشنكو، قوله: إن «المكالمة مع ترامب كانت ايجابية للغاية»، مشيرةً في بيان لها حسب وكالة «سانا، إلى أن «الطرفين أعربا عن قلقهما العميق إزاء تصاعد العنف وتدهور الوضع الإنساني» في شرق البلاد.

وبدا أن كييف باتت أميل إلى الحلول السياسية والدبلوماسية خوفاً من فقدان تأثيرها مبكراً على إدارة ترامب، وخشيتها من ضغوط أميركية لتليين مواقفها حيال موسكو. وفي هذا الصدد، ذكر البيان الرئاسي الأوكراني، وفقاً لوكالة «رويترز» للأنباء، أن حديث بوروشينكو وترامب ركز خصوصاً على «تسوية الوضع في دونباس (شرق أوكرانيا) وتحقيق السلام من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية».

وأواخر الشهر الماضي، حذرت وزارة الخارجية الروسية من أن كييف ما زالت تسعى إلى تحقيق حل عسكري للنزاع في شرق البلاد بدلاً من البحث عن سبل سياسية لتحقيق سلام مستقر ومستدام في المنطقة، معربة عن أملها في أن يمارس «شركاء أوكرانيا» ضغطاً مناسباً على كييف لجعلها تتخلى عن «محاولات تحقيق الانتقام العسكري في دونباس ودفن اتفاقات مينسك».

الرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال اجتماع سابق مع مستشاريه في البيت الأبيض (رويترز)

وبدافع ترامب عن موقفه الداعي إلى التعاون الأميركي الروسي. وشدد على أن احترامه للرئيس الروسي فلاديمير بوتين لن يؤثر على سياسته الخارجية. وأردف قائلاً في مقابلة في شبكة «فوكس نيوز» الأميركية للأخبار، «إنني أحترم كثيرين ولكن هذا لا يعني أن أتفق معه. إنه زعيم لبلده. أقول إن الاتفاق مع روسيا أفضل من عدمه». واستطرد محدداً مجالات التعاون مع موسكو بالقول: «من الجيد أن تساعدنا روسيا في محاربة تنظيم داعش، والإرهاب الإسلامي في جميع أنحاء العالم». وتساءل قائلاً: «هل نتفاهم معاً؟ (يقصد روسيا).. ليس لدي فكرة».

وبات مؤكداً أن إدارة ترامب تنظر إلى روسيا بوصفها شريكها الأساسي، ليس فقط للقضاء على الإرهاب، وإنما لحل الأزمة السورية. وكشف أبرز مستشاري حملة ترامب لشؤون الشرق الأوسط غابرييل صوما، أن بلاده وبالاتفاق مع روسيا ستتصل بجميع الأطراف التي لها علاقة مباشرة بالصراع السوري، لافتاً إلى أن مشروع المنطقة الآمنة سيتم تدارسه عسكرياً مع موسكو.

وقال صوما في مقابلة مع إحدى الصحف السعودية نشرت أمس: «في الوقت الحالي لدينا شركاء، وهم تركيا وروسيا»، لكنه أشار إلى أن «الحل في النهاية سيكون بيد روسيا وأميركا».

اتفاقيتا تعاون بين دمشق وبكين لتقديم مساعدات للشعب السوري بـ١٦ مليون دولار

توقيع اتفاقيتي تعاون لتقديم مساعدات إنسانية للشعب السوري بقيمة ١٦ مليون دولار (سانا)

وكالات

وقعت هيئة التخطيط والتعاون الدولي مع سفارة جمهورية الصين الشعبية أمس اتفاقيتي تعاون تنصان على تقديم مساعدات إنسانية للشعب السوري بقيمة ١٦ مليون دولار أميركي.

وتتضمن الاتفاقيتان اللتان وقعهما رئيس هيئة التخطيط عماد صابوني نيابة عن الحكومة السورية والسفير الصيني تشي تشيانجين نيابة عن حكومة بلاده، حسب وكالة «سانا» تقديم دفعتين من المساعدات الإنسانية لسورية تقدر الأولى بأربعين مليون يوان صيني والثانية بـ٧٠ مليون يوان صيني بقيمة إجمالية تعادل ١٦ مليون دولار أميركي.

وفي تصريح صحفي عقب توقيع الاتفاقيتين بيّن رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي أن الاتفاقيتين تندرجان في سياق التعاون المتواصل بين حكومتي البلدين حيث «قدمت الصين خلال السنوات السابقة دعماً كبيراً لسورية في المحافل الدولية لتجاوز الأزمة التي تمر بها». وأوضح صابوني أن البرنامج التنفيذي للاتفاقية سيوقع قريبا «لتصرف المبالغ المحددة وفق الاحتياجات والأولويات التي تضعها اللجنة العليا للإغاثة في وزارة الإدارة المحلية والبيئة.

وقال: إن «التعاون بين البلدين لن يتوقف عند تقديم المساعدات حيث يوجد طموح متبادل بين حكومتي البلدين للارتقاء إلى مجالات تعاون واسعة وشراكة اقتصادية في جميع القطاعات ولاسيما في مجال الاستثمارات وإعادة الإعمار التي ستتم قريبا».

وفي تصريح مماثل، بيّن السفير الصيني بدمشق، أن المساعدات الإنسانية التي تقدمها حكومة بلاده والاتفاقيتين اللتين وقعتا تأكيد للدعم وعمق العلاقات الثنائية بين البلدين و«نتطلع بعدها إلى تعاون أكبر في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية». ولفت إلى أن التطور الإيجابي للوضع في سورية والانتصارات التي حققها الجيش العربي السوري وخاصة في مدينة حلب يشكلان فرصة كبيرة للتعاون بين البلدين في مختلف المجالات والمشاركة في مرحلة إعادة الإعمار وتشجيع الشركات الصينية على المشاركة وعودة التبادل التجاري بين البلدين إلى مستويات ما قبل الأزمة. وقال: «نحن في الصين متعاطفون مع الشعب السوري الذي يعاني المآسي بسبب الإرهاب ونؤيد الحلول السلمية للأزمة في سورية مع التمسك بمبدأ حماية وحدة واستقلال الدولة ومكافحة الإرهاب الذي لا يعتبر عدو السوريين فقط بل عدواً لكل شعوب العالم».

من جانبه أوضح معاون وزير الإدارة المحلية والبيئة رئيس لجنة المتابعة في اللجنة العليا للإغاثة لؤي خريطة أن أولويات الاستفادة من الاتفاقيتين تتمثل في توفير المواد الغذائية من جهة وتمكين الإغاثة الإنتاجية من جهة أخرى بالتنسيق مع الوزارات ذات الصلة.

حضر توقيع الاتفاقيتين المستشار التجاري والاقتصادي في سفارة جمهورية الصين الشعبية بدمشق «سوي بين» وعدد من المعنيين والفنيين في وزارة الخارجية والمغتربين وهيئة التخطيط والتعاون الدولي والسفارة الصينية بدمشق.

وتجدر الإشارة إلى أن سورية والصين ترتبطان باتفاقيات في مجالات عدة حيث وقعتا عام ٢٠٠٤ تسع اتفاقيات في ميادين التعاون المائي والزراعي والاقتصادي والفني والقروض والصحة والسياحة والنفط والغاز وفي عام ٢٠٠٣ اتفاقية منع الازدواج الضريبي وفي عام ٢٠٠١ اتفاقية التجارة والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي.

يرجح أن تتضمن ثلاث مراحل والأولى للشهداء والعسكريين

رحلة العودة إلى «الذيابية» تنطلق اليوم

الوطن

تبدأ اليوم المرحلة الأولى من مشروع رحلة العودة لأهالي بلدة الذيابية في ريف دمشق الجنوبي، بعد إعادة ترميم البنى التحتية في البلدة وإيصال الخدمات لها، وذلك عقب معاناة من تهجير قسري إلى مناطق أخرى استمر أكثر من ثلاث سنوات بسبب اعتداءات التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة على البلدة.

وعلمت «الوطن»، أن رحلة العودة إلى الذيابية ستكون شبيهة برحلة عودة الأهالي إلى بلدة الحسينية بريف دمشق الجنوبي.

ويرجح أن تكون رحلة العودة على ثلاث مراحل، الأولى تتضمن عودة أهالي الشهداء والعسكريين، وفي الثانية الموظفين، وفي الثالثة المدنيين. ومن غير الواضح المدة الزمنية التي ستستغرقها كل مرحلة وعدد الأسر الذي سيعود في كل مرحلة.

وفي أواخر العام ٢٠١٣ طرد الجيش العربي السوري المجموعات الإرهابية والمسلحة من عدة مناطق من ريف دمشق الجنوبي بينها الحسينية والذيابية والسبينة وحجيرة والبويضة، وتعمل الحكومة منذ ذلك الحين على إعادة الخدمات لتلك المناطق وترميم ما دمرته تلك المجموعات تمهيداً لإعادة الأهالي إليها.

وفي آب ٢٠١٥ تمت إعادة الأهالي إلى الحسينية على ثلاث مراحل عاد بموجبها في المرحلتين الأولى والثانية أكثر من ٥٥٠٠ عائلة بمعدل ٥ أفراد لكل عائلة أي نحو ٢٥ ألف مواطن، علماً أنه كان يعيش في تلك المنطقة نحو ٦٠ ألف نسمة قبل دخول المجموعات المسلحة إليها.

وقبل أكثر من أسبوعين أكد وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية علي حيدر، أن الأشهر القادمة ستشهد وتيرة متسارعة في المصالحات المحلية وتحقيق إنجازات نوعية على هذا المسار، وأن «الأيام القادمة» سيتم خلالها البدء بمشروع عودة الأهالي المهجرين إلى بلدتي السبينة وحجيرة.

وتفقد حيدر ومحافظا ريف دمشق والقنيطرة علاء منير إبراهيم وأحمد شيخ عبد القادر في ٢٥ الشهر الماضي واقع بلدتي الذيابية والسبينة وما تم تأهيله من بنى تحتية وخدمات فيهما تمهيدا لعودة الأهالي إلى البلدتين.

ويؤكد مراقبون أهمية «رجعة الأهالي ولو بتوفير الحدود الدنيا من الخدمات» إلى منازلهم، مشيرين إلى أن النازحين أرهقهم التشرد وغلاء الإيجارات وارتفاع الأسعار.

ويأمل أهالي المناطق المجاورة للذيابية والذين هجرتهم المجموعات المسلحة من منازلهم وتم طرد الإرهابيين من مناطقهم بأن تتواصل عمليات عودة الأهالي إلى تلك المناطق.

وفي منتصف أيار الماضي أعلن حيدر خلال اجتماعه مع لجان المصالحات الأهلية لمناطق السبينة وحجيرة والبويضة والذيابية أن «الركائز الأساسية» لمشروع عودة الأهالي إلى تلك المناطق «باتت ناضجة»، لافتاً إلى أهمية تفاعل اللجان الأهلية مع المواطنين ومتابعة قضاياهم مع الوزارة.

وأشار حيدر حينها، إلى وجود إحصاء لاحتمال عودة ٣٠ ألف عائلة من سبينة و٣ آلاف من البويضة وحوالي ألف في حجيرة ومثلها في الذيابية، لافتاً إلى أن قرار الدولة بعودة الأهالي لمناطقهم يطول المناطق التي باتت جاهزة.

وفي تصريح سابق لـ«الوطن»، أكد رئيس لجنة المصالحة في سبينة حسن محمد أن قوائم العائلات التي سجلت للعودة إلى البلدة سلمت للجهات المختصة من حكومية وأمنية وبلغت ٩١٣٦ عائلة تضم ٤١٢١١ مواطناً.

والبلدة ذات موقع مهم جنوب دمشق. وكانت تضم نحو ٢٥٠٠ منشأة صناعية تشكل رافداً للاقتصاد الوطني.

ورأت مصادر مراقبة، أن عودة الأهالي إلى بلدة سبينة يمكن أن تأخذ وقتاً نظراً لأنها ملاصقة لمدينة الحجر الأسود من الجهة الشمالية والتي يسيطر عليها تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية.

وفي تصريح سابق لـ«الوطن»، أوضح مستشار وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية، أحمد منير إن مرحلة ما بعد عودة الأهالي إلى السبينة والذيابية ستكون عملية عودة الأهالي إلى بلدتي حجيرة والبويضة الملاصقتين لبلدة السبينة.

وأشار إلى أن عودة الأهالي إلى بلدة البويضة يساهم في دعم العاصمة بالمنتوجات الزراعية لأن البلدة تتضمن ١٠ آلاف هكتار أراض زراعية، الأمر الذي يمكن أن يخفف من سعر الخضراوات في العاصمة، عدا أن هناك أعداداً كبيرة من الماشية تربى في البلدة الأمر الذي يسهم في دعم العاصمة بالحليب ومشتقاته.

وفي تصريح نقلته وكالة «سانا»، أكد محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر إنجاز جميع الترتيبات وتأهيل البنى التحتية وتوفير الخدمات الأساسية لعودة الأهالي الذين هجرتهم التنظيمات الإرهابية إلى منازلهم في تجمع الذيابية للنازحين.

ولفت إلى أنه «اعتبارا من يوم غد (الإثنين) سيتم البدء بإعادة نحو ٢٥ ألف نسمة من أبناء محافظة القنيطرة القاطنين في تجمع الذيابية إلى منازلهم بعد الانتهاء من تجهيز البنى التحتية»، موضحاً أن عودة الأهالي ستتم بالتدريج وعلى مراحل حيث سيسمح بعودة أسر وذوي الشهداء والجرحى والعسكريين في المرحلة الأولى ومن ثم السماح بعودة الموظفين والعاملين في الدولة كمرحلة ثانية والمدنيين في المرحلة الثالثة».

وبين عبد القادر أن «الجهات الخدمية في المحافظة استكملت تجهيز المدخل الرئيسي للتجمع بجميع الأمور الإنشائية والبيتونية وإزالة الأنقاض والردميات وتنظيف الشوارع الرئيسية».

وأشار إلى أن المحافظة وضعت كل إمكانياتها من آليات وكوادر بشرية لتقديم الخدمات ضمن خطة العمل المقررة وأن كوادر البلدية أصبحوا على رأس عملهم لتقديم الخدمات للأهالي العائدين إلى منازلهم مؤكداً أن «المحافظة وبالتعاون والتنسيق مع محافظة ريف دمشق تعمل على تأمين المحروقات والخبز ووسائل النقل».

وأوضح، أن «قيمة الأضرار المادية بسبب الاعتداءات الإرهابية التي لحقت بالبنى التحتية من شبكات وآبار مياه الشرب والصرف الصحي والمدارس والصحة تقدر بنحو ١,٢ مليار ليرة سورية إضافة إلى ملياري ليرة في الشبكة الكهربائية في تجمعات السبينة والذيابية ومفرق حجيرة بريف دمشق».

من جانبه أوضح مدير تربية القنيطرة فوزات الصالح أن ورشات الإصلاح انتهت من إعادة تأهيل ٣ مدارس للتعليم الأساسي من الصف الأول وحتى الصف التاسع وهي مدارس الشهيد شحادة حسين الأولى والشهيد أحمد عامر والشهيد خليل يوسف وتجهيز الكادر التدريسي والإداري للشعب الصفية مع مراعاة توزعها الجغرافي حسب توزع العائلات العائدة، مؤكداً «استعداد مديرية التربية لافتتاح شعب مدرسية للمرحلة الثانوية فور استكمال عدد الطلاب اللازم».

من جانبه مدير شركة الصرف الصحي بالقنيطرة هشام الفندي بين أنه «تم الانتهاء من تأهيل شبكات الصرف الصحي بطول ٢٥ كم من الشبكة الفرعية وتأهيل ٥٠٠ غرفة تفتيش وصيانة محطة الضخ الرئيسية وذلك بالتعاون مع وزارة الموارد المائية والمنظمات الدولية المانحة».

من جهته أشار مدير المؤسسة العامة لمياه الشرب أمين الشمالي إلى «تجهيز ٤ آبار لمياه الشرب بكل مستلزمات العمل من مجموعات توليد الكهرباء وتعزيل ٤ آبار أخرى لتركيب التجهيزات اللازمة لها تباعا مع استكمال عودة المواطنين إلى أحيائهم».

ولفت مدير صحة القنيطرة عوض العلي إلى أنه «تم الانتهاء من تأهيل وصيانة مركز السل الصحي الموجود ضمن الطابق الأول في بناء البلدية ورفده بالكادر الطبي والتمريضي لتقديم الخدمات الصحية للمرضى»، مشيراً إلى «وجود ٣ مراكز صحية في التجمع هي مركز السل ومركز الذيابية الصحي ومركز التوليد الطبيعي».

وذكرت «سانا»، أن عدد سكان تجمع الذيابية يبلغ نحو ٤٠٥٨٥ نسمة تم تهجيرهم على أيدي التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة إلى تجمعات السيدة زينب والغزلانية ونجها وخربة الورد وخربة الشياب والعادلية والمطلة والكسوة وجرمانا ومخيم الوافدين وجديدة الفضل وعرطوز البلد وصحنايا وأشرفية صحنايا والباردة بريف دمشق إضافة إلى قسم كبير إلى أرض المحافظة.

وزير المصالحة ومحافظا ريف دمشق والقنيطرة في زيارة سابقة لبلدة الذيابية (سانا)

الجيش يواصل ضغطه على مسلحي مغر المير وبيت جن

الوطن

يواصل الجيش العربي السوري ضغطه على الميليشيات المسلحة المتحصنة في قريتي مغر المير وبيت جن بجبل الشيخ، من أجل إنجاز اتفاقات مصالحة وطنية على غرار ما حصل في العديد من قرى غوطة دمشق الغربية.

وذكرت مواقع معارضة أن مروحيات الجيش أغارت على المسلحين في قرية مغر المير في منطقة جبل الشيخ، وقالت: إن قوات الجيش «واصلت تهديداتها باجتياح القرى التي رفضت المصالحة في جبل الشيخ».

ونقل موقع «الحل السوري» المعارض عن أحد الأفراد في المنطقة قوله: «يبدو أن قوات النظام عازمة على السيطرة على جميع المناطق القريبة من العاصمة، ومنها جبل الشيخ، حيث صعدت قصفها مؤخراً على (المسلحين) في قريتي بيت جن ومغر المير، اللتين رفضتا المصالحة».